

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبد اللات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز:

المميز ضده: الح ق العام

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ في القضية رقم ٢٠١٤/٥٧ والقاضي بإدانة المميز
بالجرم المسند إليه بوصفه المعدل المداعبة بصورة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة
١/٣٠٥ ب من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. لقد خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون حيث جاء حكمها قاصراً وغير معلل تعليلاً
قانونياً سليماً ولم يعالج البين الدفاعية المقدمة في هذه القضية حيث أغفلت في حكمها مناقشة
تقرير الخبرة المعتمد من قبلها والمقدم كبينة دفاعية من قبل المميز.
٢. وبالتناوب لقد ثبت من خلال تقرير الخبرة المقدم كبينة دفاعية أنه لم يصدر عن المميز أي
فعل إيجابي يرقى إلى تحقيق الركن المادي لجرم المداعبة المسند للمميز بوصفه المعدل.
٣. خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون عندما استندت في حكمها على أقوال المشتكية رغم
التناقضات الواضحة في شهادتها لدى الشرطة والمدعي العام ومحكمة الجنايات الكبرى

والتي سبق وأن تم توضيحها بشكل واضح في المرافعة الخطية المقدمة من وكيل المميز في هذه القضية.

٤. خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون عندما استندت في حكمها إلى أقوال المشتكية حيث إن محكمة الجنايات الكبرى أخذت بجزء من أقوال المشتكية وتركت الجزء الآخر الذي يؤكد عدم قيام المميز بأي فعل إيجابي من شأنه أن يؤدي إلى مداعة المشتكية .
٥. خالفت محكمة الجنايات الكبرى القانون عندما لم تسبب الحكم المميز ولم تبين على ماذا بنت قناعتها بالإدانة.

الطلب :

يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية وفي الموضوع ولأسباب التي ذكرتها ولما تراه محمتمكم من أسباب أخرى نقض الحكم المميز وإجراء اللازم القانوني.

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٤٢١/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

التهمة :
- جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات .

الوقائع :

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة أن المتهم صاحب مركز الكترونيات وإن المجني عليها راجعته في مكتبه بحثاً عن عمل بناء على إعلان سابق منه على مواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية بحدود الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم ٢٠١٣/١١/١٩ وعند دخولها المكتب فوجئت به يغافلها ويقترب منها ويلصق جسمه من الأمام بجسمها من الأمام وعلى إثر ذلك غادرت المكتب وتوجهت إلى إدارة حماية الأسرة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق،

في أوراق القضية والبيانات المقدمة فيها وجدت المحكمة بأن وقائعها الثابتة تتلخص بأن المشتكية قد ذهبت حوالي الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٠١٣/١١/١٩ إلى مكتب المتهم " مركز إيهاب للإلكترونيات" الكائن في شارع الجاردنز بناء على ترتيب مسبق معه لغايات مقابلتها بقصد التوظيف كونها تبحث عن عمل وهو بحاجة لموظفة في مركزه وعند وصولها طرقت باب المكتب حيث قام المتهم بفتح الباب لها وطلب منها الدخول وعندما حاولت الدخول قام بالاقتراب منها بشكل غير لائق ومد يده للسلام عليها إلا أنها أخبرته أنها لا تسلم باليد وعندما دخلت اقترب منها مرة ثانية حيث لامس كتفه وصدره من الأمام لصدرها من فوق الملابس وبشكل غير لائق حيث مكثت عنده في المكتب لإجراء مقابلة التوظيف حوالي خمس دقائق وغادرت المكتب وتقدمت بالشكوى وجرت الملاحقة وقد أسقطت المشتكية حقها الشخصي عن المتهم .

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وجدت المحكمة بأن الأفعال التي اتبعها المتهم

المتهمته باقترابه من المشتكية على خلاف إرادتها وبشكل غير لائق وملاصقة صدره وكتفه من الأمام لصدرها تشكل كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة بصوره منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥/ب من قانون العقوبات وليس جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات المسندة إليه كما جاء باسناد النيابة العامة مما يستوجب التعديل للوصف القانوني لفعل المتهم .

lawpedia.jo

حيث استقر الفقه والقضاء على أن جنابة هناك العرض تستلزم الاستطالة إلى أماكن العورة والعفة في جسم المجني عليه والتي يحرص على صونها وحفظها والذود عنها .

وحيث إن الثابت من البيانات كما أسلفنا أعلاه يؤكد بأن المتهم لم يصل إلى أي جزء من جسم المجني عليها لا باللمس أو الإمساك بما تحرص على حفظه وصونه الأمر الذي يخرج فعله عن حدود جنابة هناك العرض طبقاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة بصورة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥/ب من القانون ذاته. لما تقدم واستناداً إليه قررت المحكمة ما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل الوصف القانوني للجرم المسند للمتهم من جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة

١/٢٩٦ من قانون العقوبات إلى لجنة المداعبة بصورة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب من قانون العقوبات .

٢- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بالجرم المسند إليه بوصفه المعدل "المداعبة بصورة منافية للحياء" خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب من قانون العقوبات والحكم عليه وعملاً بأحكام المادة ذاتها بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

وعن أسباب الطعن التمييزي :

نجد إنها تنصب على تخطئة المحكمة بوزن البينة وأن المميز المتهم لم يقم بأي فعل تجاه المشتكية ، فإنه يستحق البراءة لعدم الدليل .

وفي ذلك وعن هذه الأسباب: نجد إن محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع قد قامت بوزن البينات وزناً دقيقاً واقتطفت فقرات مطولة من هذه البينات ضمنيتها قرارها، وإن محكمتنا لا تتدخل بقناعة محكمة الموضوع في وزن البينات واستخلاص النتائج من خلالها وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى قنعت ببينات النيابة وأخذت بها ونحن بدورنا نقرها على صحة ما توصلت إليه من حيث استخلاص الواقعة الجرمية وتطبيق حكم القانون عليها مما يستوجب رد أسباب الطعن .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق .

قرار أصدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠١٤ م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / ف ع